



J. Sifri Consulting Services

تحية طيبة و كل إحترام

البنوك العربية و الإنهيارات المُحتملة – في خضمّ الأزمة المالية الإقليمية أم سببها المُباشر

لقد فشلت الكثير من البنوك العربية في تحقيق أدنى الإنجازات المهنية التي تمكنها، بالحد الأدنى، من المحافظة على إستمراريتها رغم المبالغ الهائلة التي دفعتها هذه البنوك بهدف تحسين أدائها و تنظيم عملياتها. إن كافة المؤشرات المالية تدل على أننا سنشهد خلال الأعوام القليلة القادمة العديد من الإنهيارات المصرفية الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من الترددي في الأوضاع الإقتصادية القائمة

أما أخطر ما في الأمر فهو أن بعض هذه البنوك قد قدّمت في الماضي، إما قصداً أو إهمالاً، ميزانيات وهمية لطمئنة الجمهور على سلامة أوضاعها المالية فقامت العديد من الحكومات، و التي تعاني أزمات إقتصادية خانقة، بإيداع ما تبقى لديها من ودائع قليلة في هذه البنوك لدعمها و تشجيعها على النمو و التطور. بل حتى بلغ الأمر أن قامت هذه الحكومات باستثمار أرصدة إحتياطيات جيوشها التي لا يجوز البتة المخاطرة بأموالها لأهميتها الأمن القومية، فأضحت اليوم غير قادرة على إسترداد هذه الأموال

أما ما يوجب التّمعن بالوضع المُزري القائم لهذه البنوك فهو عدم قيام الأنظمة المالية و الرقابية، الداخلية و الخارجية، بضبط الميزانيات المغلوطة المغشوشة قبل إقرارها/الموافقة على نشرها الأمر الذي يولد الشك بأن هذه الأنظمة متواطئة مع البنوك لتمرير كافة المعاملات غير السليمة لأسباب عديدة منها الفساد و المحسوبيات و الجهل و إنعدام الخبرات المهنية الفنية اللازمة لضبط الإحتيال الفردي و القضاء على الجريمة التجارية المُنظمة و تبييض الأموال، إضافة إلى عدم وجود خطط استراتيجية سليمة لمواجهة هذه الأخطار

و الغريب في الموضوع، فهو أن البنوك التي تتعرض الآن لمخاطر الإنهيار هي ذات البنوك التي إدّعت بأنها قد صوّبت أوضاعها منذ أعوام قليلة خَلّت، و هي ذات البنوك التي أسدّعت في الماضي القريب العديد من المؤسسات الإستشارية و التدريبية الأجنبية و العربية، مُخالفة بذلك كل قوانين العمل و المواثيق العربية النافذة، حيث دفعت لهذه المؤسسات عشرات الملايين من الدولارات أتعاباً لقاء معالجة المشاكل التي تهدد وجودها و استمراريتها

إذن من البديهي أن تقوم نفس هذه البنوك بملاحقة هذه الشركات الإستشارية و التدريبية قانونياً و مطالبتها بالتعويضات المناسبة لقاء إهمالها و فشلها في تنفيذ واجباتها التي أُسُدِّعَت أصلاً من أجلها. تماماً كما تتم محاكمة الطبيب الذي يقوم بخطأ طبي بتهمة "الإهمال" فيجب أن تتم محاكمة المهني الذي يُهمل في إداء واجباته بشكل سليم و خصوصاً إن تَأْتَى عن إهماله خسائر مالية فادحة ذات آثار سلبية على الإقتصاد الوطني. و هذا يسري حتى على القياديين و المسؤولين الحكوميين من الفئات فوق الرفيعة و الدرجات الوزارية العليا، فهؤلاء أول من يجب مُسألتهم و مُحاسبتهم و مُعاقبتهم حال تقصيرهم و إهمالهم و فسادهم أثناء أدائهم لواجباتهم. أما أن يتم تجاهل

هذه المتابعات و المُسألات فمراده المنطقي الوحيد هو إخفاء تلقي الإدارات و المسؤولين ذوي الصلاحية رشاي و منافع لقاء تعاقدهم مع هذه المؤسسات غير المؤهلة و غير القادرة على التنفيذ. إذا كانت دول العالم غير العربي قادرة على محاكمة أكبر كبارها متى فسدوا أو أخفقوا فكم بالحري شعوبنا و نحن الأكثر إيماناً بالله و الأعلى خلقاً و الأشد قومية

يبقى السؤال اليوم هو كيفية المحافظة على بقية ما تبقى من هذه القطاعات المصرفية المُتسارعة التآكل و وقف الإنهيارات القادمة؟ أما الإجابة عن هذا السؤال فترتكز على النقاط التالية:-

1. التخطيط الإستراتيجي المصرفي: لا شك أن التخطيط الاستراتيجي السليم هو الحل الأمثل لاستئصال كافة هذه المشاكل. و التخطيط الإستراتيجي المصرفي هو بحد ذاته عملية غاية في الصعوبة و خصوصاً بأنها تعتمد كثيراً على عدد كبير من التخصصات الفنية المعقدة كالتمويل التجاري و الإئتمان و العملات الأجنبية و الأوراق المالية و الإستثمارات العقارية و الودائع و الموارد البشرية و التدقيق إضافة إلى إعتماها على العلوم السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الإدارية.
2. إلزام البنوك بالإبتعاد عن ممارسة النشاطات غير المصرفية كسحوبات اليناصيب و التجارة و السياحة و التركيز على النشاطات المصرفية.
3. تدريب طاقم عمل متخصص في إدارة و تنفيذ و ضبط العمليات المصرفية بكافة أنواعها.
4. إعادة هيكلة القطاعات المصرفية بكليتها لضمان سلامة و فعالية هذه الأنظمة.

و هنا لا بد من التنويه بأن هنالك بنوك دولية و إقليمية عاملة في الشرق الأوسط استطاعت أن تحافظ على معدلات نمو ثابتة و زيادة مضطردة في الأرباح و لم تتأثر البتة بالأزمات المالية الإقليمية أو الدولية و هذا دليل قاطع على أن المشاكل التي تعاني منها البنوك العربية إنما ناجمة عن الفساد و سوء الإدارة و ضعف الرقابة

و سأعرض في المستقبل القريب لكل من هذه النقاط على حدة بإذنه تعالى. يمكنكم الإطلاع على الكثير من المقالات و الدراسات عن كل من عالمي البنوك و الإعتمادات المستندية من عن موقعنا الإلكتروني. كما يمكن الإتصال معنا مباشرة على الأرقام المبينة أدناه حال وجود أي إستفسار لديكم عن أي من هذه المقالات

مع فائق الإحترام و التقدير

حقوق النشر محفوظة، مكتب يعقوب السفري للإستشارات المصرفية

